حكومة إقليم كوردستان

وزارة التخطيط

المذكرة الإيضاحية حول تقييم العطاءات باستخدام نقاط الجدارة

حزيران 2016

المذكرة الإيضاحية حول تقييم العطاءات باستخدام نقاط الجدارة

أولا– المقدّمة

تهدف هذه المذكرة الإيضاحية إلى توفير معلومات عامة حول استخدام نظام لتقييم العطاءات يُعرف عمليًا باسم "نقاط الجدارة". يكون تقييم العطاءات باستخدام مقاربة نقاط الجدارة مناسبًا عندما يتمّ تقييم العطاءات ومقارنتها وتصنيفها ليس فقط على أساس سعر العطاء ولكن أيضًا بتطبيق معايير تقييم غير متعلّقة بالسعر، ومختلفة عن أي معايير غير سعرية يمكن تحويلها الى مكافئها النقدي لغرض تقييم العطاء.

يعتبر تحليل كلفة دورة الحياة أحد الأمثلة على معايير تقييم العطاء غير المتعلّقة بسعر العطاء القابلة للتحويل إلى مكافئها النقدي، والتي لا تتطلّب بالتالي استخدام نقاط الجدارة. فعندما يتم تحويل معيار تقييم غير سعر العرض إلى مكافئه النقدي، تجرى تعديلات بالزيادة والنقصان على سعر العرض لكي يعكس تقييم المعيار الذي تم تحويله إلى مكافئه النقدي. التعديلات هذه على سعر العرض تقتصر على تقييم العطاءات ومقارنتها ولا تؤثر على سعر العقد الفعلي، المرتكز على السعر الخاص بالعطاء المختار.

بالمقابل، وبما أنّ المعايير المقيّمة على أساس نقاط الجدارة تتعلّق بالنوعية لا بالكلف المالية، فإنها لا تتضمن أي تحويل إلى المكافئ النقدي، ولا تتطلّب بالتالي إجراء أي تعديل على سعر العطاء من أجل تقييم العطاءات ومقارنتها. وبما أن استخدام المعايير المقيّمة على أساس نقاط الجدارة وثيق الصلة بتقييم الجودة بدلًا من كلفة العطاء ونواحيه المالية، فإن أحد الأمثلة الأولية على التعاقد الذي يتم فيه تطبيق معيار نقاط الجدارة هو إحالة عقود الخدمات الاستشارية.

وبما أنّ استخدام معيار نقاط الجدارة وثيق الصلة بالتقييم المقارَن لمستويات الجودة التي تقدّمها العطاءات المتنافسة، تكتسب هذه المعايير أهمية إضافية نظرًا لاعتماد نظام التعاقدات صيغة "أفضل قيمة للمال العام" التي تركّز على الجودة في إحالة العقود، واتّباعه سياسات التعاقدات المستدامة.

ومن المهم التذكير بأن استخدام معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة خاضع للقاعدة المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية رقم (2) لسنة 2016 والتي تفيد بوجوب استخدام سلطة التعاقد المعايير المنصوص عليها في وثائق المناقصة لا غير، ووجوب استخدامها كافة المعايير المصرّح عنها في وثائق المناقصة.

ختامًا، وعلى سبيل التمهيد، تجدر الإشارة إلى أن التقييم على أساس نقاط الجدارة قد يطرح المزيد من التعقيدات سواء بالنسبة إلى سلطة التعاقد في سياق إعدادها لوثائق المناقصة و تقييم العطاءات و بالنسبة إلى المتقدّمين في سياق إعدادهم لعطاءاتهم.

ثانيا– أنواع معايير تقييم العطاءات

لضمان فهم كيفية استخدام نقاط الجدارة في تقييم العطاءات فهمًا تامًا، لا بد من التمييز بين الفئات الرئيسة لمعايير تقييم العطاءات. وهذه تشمل:

- معايير النجاح/الفشل الإلزامية: تتعلّق هذه المعايير بالمتطلبات الواردة في وثائق المناقصة والتي يجب أن يستوفيها العطاء. ترتكز هذه المعايير الإلزامية على أساس النجاح/الفشل، ومن الأمثلة عليها ما يتضمن الحد الأدنى لمتطلبات الأداء الفني التي ينبغي أن يستوفيها العطاء لكي يعتبر مستجيبًا جوهريًا لمتطلبات وثائق المناقصة.

- المعايير السعرية: هي المعايير التي يمكن تحويلها إلى مكافئها النقدي، وبمعزلٍ عن سعر العطاء، تتضمن أمثلة المعايير السعرية تحليل كلفة دورة الحياة ومقارنتها.

- معايير نقاط الجدارة، المسمّاة أحيانًا المعايير "المصنّفة": وهي المعايير التي يتم تصنيفها (تقييمها) على أساس نقاط الجدارة بدلًا من تقييمها على أساس التحويل إلى مكافئها النقدي.

تُحَدّد أنواع المعايير التي يجب تطبيقها في إجراءات التعاقد حسب طبيعة التعاقد. ويجوز استخدام مزيج من أنواع مختلفة من المعايير في إجراءات التعاقد. وقد جرت العادة على أن تحدد وثائق المناقصة المعايير الإلزامية التي تقيَّم على أساس معيار النجاح/الفشل، إلى جانب معيار أو أكثر من أنواع المعايير الأخرى (مثل معيار الكلفة الذي يتضمن على الأقل سعر العطاء، ومن الممكن أن يتضمن أيضًا معيار الكلفة المالية غير السعرية).

ثالثا . معيار نقاط الجدارة

كما تبين أعلاه، ترتبط نقاط الجدارة بما يحويه العطاء من مميّزات الجودة / الأداء التي لا يمكن التعبير عنها بمكافئ نقدي والتي تود سلطة التعاقد تقييمها على أساس المقارنة. ومن الأمثلة على هذه المعايير:

- أساليب العمل (مثلًا أسلوب البناء)
- الابتكارات
- خطة الإدارة البيئية
- خطة الإدارة الاجتماعية
- مواطن القوة والضعف في سلسة التجهيز

يمكن أن تكون نقاط الجدارة (المصنّفة) "إلزامية" أو "مرغوبة". في حالة معايير نقاط الجدارة الإلزامية، يمكن أن تضع سلطة التعاقد علاماتٍ دنيا لا بد من أن يحرزها العطاء وإلا رُفض. ويعود سبب تحديد علامات دنيا مطلوبة لمعيار نقاط الجدارة (المصنّفة) إلى كونه متعلّقًا بميزة جوهرية. لذلك، وفي ما يتعلّق بالمتطلبات الدنيا، يتمّ تقييم هذه المعايير على أساس النجاح/الفشل. وهذا يعني أن أي عطاءٍ لا يحرز العلامات الدنيا المرتبطة بأي من هذه المعايير يُرفض بوصفه غير مستجيبٍ جوهريًا. وفي حال تجاوز العطاء المتطلبات الدنيا، فإنه يُمنح نقاط الجدارة تبعًا للصيغة المبيّنة في وثائق المناقصة.

وتتضمن الأمثلة عن المعايير الإلزامية المتعلّقة بالمستويات الدنيا المطلوبة والتي يمكن أن يؤدي تجاوزها إلى زيادة النقاط إلى رصيد العطاءات (نقاط جدارة إضافية) ما يأتي:

- خبرة الشركة، وخصوصًا في ما يتعلّق بأداء عقد التعاقد
- مؤهلات الكادر الرئيس الذي سيُكلّف بأداء العقد (مثلًا في ما يختصّ بالقدرات الإدارية والفنية التي ستُطبق على أداء العقد)
- مدى فهم مقدّمي العطاء للمهمة (مثلًا الشروط المرجعية في مهمة استشارية)
- درجة تجاوز العطاء لمتطلبات الاستدامة (مثلًا: الاستعانة بالاستشاريين المحليين لأداء مهمة)

رابعا. تطبيق معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة

متطلبات الإفصاح

تماشيًا مع المبادئ الأساسية للفعالية والشفافية والإنصاف والمساءلة التي ترتكز عليها التعاقدات الحكومية والمنصوص عليها في تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية رقم (2) لسنة 2016، إذا توجب استخدام معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة، ينبغي أن تنص وثائق المناقصة على أي أو كل معيار قبل تطبيقه في تقييم العطاءات. وبالإضافة إلى الإفصاح بدقة عن استخدام معايير نقاط الجدارة، إذا وجدت، لا بد أن تفصح وثائق المناقصة كذلك عن المنهجية المستخدمة في تطبيق معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة، وفي مزج معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة مع أي نوع آخر من المعايير التي يمكن استخدامها في إجراءات التعاقد.

المعايير الفرعية

قد تدعو الحاجة إلى توزيع معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة إلى معايير فرعية بهدف تحقيق قدرٍ أكبر من الموضوعية، أو التوقع أو الشفافية في تطبيق المعايير. وتُستخدم مقاربة التقييم على أساس نقاط الجدارة في تقييم المعايير الفرعية بهدف التوصل إلى وضع درجة للمعايير التي تنتمي إليها المعايير الفرعية.

التقييمات الفنية والمالية المنفصلة

يرتبط استخدام معيار التقييم على أساس نقاط الجدارة عادة بتقييمات منفصلة للنواحي الفنية والمالية للعطاءات (المناقصة بمغلفين). في هذه الحالات، يتم تقديم النواحي الفنية والمالية للعطاءات في مغلّفات منفصلة ومختومة. ثم تُقيّم المغلّفات الفنية الخاصة بكل المتقدمين بالعطاءات قبل فتح المغلّفات المالية أو تقييمها. يضمن هذا الإجراء عدم تأثر تقييم النواحي الفنية بالأسعار المطروحة من مقدّمي العطاءات.

تحديد الأوزان لمعايير نقاط الجدارة

لا تتساوى أهمية العطاءات المختلفة المقيّمة باستخدام معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة بالضرورة، وخصوصًا في ما يتعلّق بطبيعة التعاقد وحاجات سلطة التعاقد. بناءً عليه، يمكن أن تتمثّل الأهمية النسبية لتلك المميزات عبر تحديد أوزان مختلفة لمعايير نقاط الجدارة المتعلّقة بالمميزات الخاضعة للتقييم على أساس نقاط الجدارة. وفي الوقت نفسه، تحدد الأوزان (ويفصح عنها في وثائق المناقصة) تباعًا للدرجات الفنية و المالية الخاصة بالعطاءات المقدّمة خلال إجراءات التعاقد.

يجب أن تفصح وثائق المناقصة عن الأوزان الممنوحة للمعايير والدرجات الفنية والمالية. وإلى جانب أحكام الشفافية الأساسية المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية رقم (2) لسنة 2016 التي تشترط الإفصاح عن أوزان المعايير المعتمدة، فإن الأهمية العملية لهذا الإفصاح تتمثل في أنه يمكّن مقدّمي العطاءات من تفصيل عطاءاتهم بدقة على قياس حاجات سلطة التعاقد، وعلى قياس ما تعتبره سلطة التعاقد على قدر كبير من الأهمية.

تعتمد النقاط المحتملة والأوزان الممنوحة للكلفة والمكوّنات الفنية المصنّفة للتقييم على طبيعة التعاقد، بما فيه درجة تعقيد المشروع وقيمته ومستوى المخاطر وشدّة التنافس في السوق ومدى توفر البدائل. مثلًا:

- كلّما انطوى التعاقد على قيمة أقل مع تدنى مستوى المخاطر، كلّما زاد الوزن الممنوح لعامل الكلفة. لا بل إنّ الوزن يزداد أكثر إذا كان المنتَج عاديًا على المستوى التجاري بدلًا من كونه مصممًا خصيصًا ليراعي مواصفات سلطة التعاقد.

- في المقابل، في حالة التعاقدات ذات القيمة المرتفعة ومستوى مرتفع للمخاطر المرتبطة بالمواد المعقّدة فنيًا، وفي سوقٍ يحوي عددًا محدودًا من المجهزين، يُمنح الوزن الأكبر لعوامل نقاط الجدارة. ويمكن أن تقدّر هذه النسبة في حالة التجهيزات، أو الأشغال والخدمات غير الاستشارية، بمعدّل 50/50 أو 60/40 في حالة الأوزان الممنوحة للكلفة والدرجات الفنية المصنّفة، وعبر مزجها لتحديد العطاء الذي يحقق أفضل قيمة للمال العام.

في ما يأتي أمثلة عن معايير التقييم على أساس نقاط الجدارة، ومنح نقاط الجدارة والمقاربات المختلفة المتعلّقة بتطبيق الأوزان، المرتبطة بالنواحي الفنية وتعاقدات الخدمات الاستشارية والسلع والاشغال مع بعض الأمثلة عن المعايير الفرعية. وقد وضعت هذه القائمة على سبيل المثال لا الحصر، ولا يقصد منها اقتراح ملاءمة كل معيار مذكور لكل حالات التعاقد في ما يختص بالخدمات الاستشارية والسلع و الاشغال.

<u>الخدمات الاستشارية</u>

الخبرة المحددة

- صفر إلى 10 نقاط
- تمنح نقاط أقل هنا لقلّة أهمية هذا المعيار، بما أن الخبرة قد أُخذت بالاعتبار أثناء وضع القائمة المختصرة للأستشاريين المرشحين ممن طلب منهم تقديم عروض في إجراءات التعاقد.

المنهجية

- 20 إلى 50 نقطة
- يعطى هذا المعيار وزنًا أكثر عندما تكون المهمة معقّدة
- تشمل المعايير الفرعية المحتملة: الابتكار ومستوى التفاصيل

الكادر الرّئيس

- من 30 إلى 60 نقطة
- مهم لتحقيق النجاح وضمان جودة الخدمة
- تفحص مؤهلات الكادر الرئيس وخبرته (مراجعة السير الذاتية)
- تتضمن المعايير الفرعية
  - المؤهلات العامة، التعليم والتدريب إجمالا، المناصب المشغولة، الفترة الزمنية في العمل مع الاستشاري، الخبرة في الدول النامية
  - الملاءمة لأداء المهمة– التعليم، التدريب، الخبرة المحددة
  - الخبرة في المنطقة، معرفة اللغة المحلية، الثقافة والنظام الإداري، هيكلية الحكومة.

نقل المعرفة (إن كان مطلوبًا في الشروط المرجعية) (من صفر إلى 10 نقاط)
مدى مشاركة العنصر الوطني ضمن الكادر الرئيس في أداء المهمة (صفر إلى 10 نقاط)

يتم احتساب كل معيار على مقياس من 1 إلى 100، بالتوافق مع الأوزان المتضمنة في طلب العروض.

السلع

تتضمّن الأمثلة حول المعايير الفنية وتحديد أوزانها في التعاقد على تجهيز السلع (يظهر هذا المثال تعاقدًا على المعدات حيث تُمنح الجوانب الفنية 30 في المئة من الوزن ويُمنح السعر 70 في المئة من الوزن):

المواصفات والخصائص الفنية – لغاية 10 نقاط
توفر قطع الغيار– لغاية 10 نقاط
خدمة ما بعد البيع – لغاية 5 نقاط
التوحيد القياسي مع المعدات الموجودة – لغاية 5 نقاط

وتتضمن الأمثلة الإضافية عن ما يمكن أن يوضع من معايير مصنّفة في مجال التعاقد على تجهيز السلع امتلاك خبرة سابقة في التشغيل والنتائج بيانات الأنظمة المقترحة والأنظمة الفرعية وبرامج ضمان الجودة، ومدى تغطية الضمان والوسائل المساندة (مثلًا: جودة كتيّبات المستخدمين وأنظمة التدريب).

الإنشاءات

تتضمّن الأمثلة حول المعايير الفنية الخاصة بتقييم العطاءات في مجال الاشغال (في هذا المثال تم التعاقد على الاشغال على أساس مبدأ التصميم والإنشاء) وأمكانية منح النقاط (يبلغ مجموع النقاط المحتملة 100 نقطة من العلامات الفنية)[1]:

التصميم المقترح – لغاية 20 نقطة

- تتضمّن الأمثلة حول المعايير الفرعية لإنشاء طريق، تصميم الجسر ومسار الطريق والصرف الصحي الخاص بالطريق.

إدارة التصميم – لغاية 5 نقاط

[1] يرتكز هذا التوضيح للمعايير الفنية المقيّمة على أساس نقاط الجدارة إلى ممارسة وزارة النقل في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية، أنظر (11) FRA-71-17.76 FRA-670-4.19 PID 77369 Project 3000 معايير اختيار التصميم والبناء 01/18/2011، صفحة 16- https://www.dot.state.oh.us/Divisions/ConstructionMgt/design-build/Value%20Based%20Design%20Build%20Examples/FRA%2071%20670%20Selection%20Criteria.pdf

- تتضمّن الأمثلة حول المعايير الفرعية الهيكل الوظيفي في إدارة التصميم، وزج فريق الإدارة في أعمال الإنشاءات

تنظيم حركة المرور والوصول إلى الإنشاءات– لغاية 20 نقطة

- تتضمّن الأمثلة حول المعايير الفرعية مراحل التنفيذ المقترحة والتقليل من إزعاج العامّة

إدارة الإنشاءات– لغاية 5 نقاط

- تتضمّن الأمثلة حول المعايير الثانوية الهيكل الوظيفي لإدارة الإنشاءات وخطة إدارة الإنشاءات.

الإنشاءات – لغاية 15 نقطة

- تتضمّن الأمثلة حول المعايير الفرعية تكامل الإنشاءات وتسلسلها والإمدادات اللوجستية وعوامل السلامة وتنسيق المرافق

إدارة الجودة – لغاية 15 نقطة

- تتضمن الأمثلة عن المعايير الفرعية المقاربة الشاملة لإدارة الجودة وخطتها ومراجعة جودة التصميم، ومراقبة الجودة وفحوصات المواد.

مشاركة القطاع الخاص – لغاية 5 نقاط

- تتضمن الأمثلة حول المعايير الفرعية خطة تحقيق أهداف مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسّطة وخطة التدريب.

العلاقات المجتمعية والتحسينات الجمالية – لغاية 10 نقاط

- تتضمن الأمثلة حول المعايير الفرعية التواصل مع العامة ومقاربة العلاقات المجتمعية، بالإضافة إلى النواحي الجمالية وخطة إدارة التحسين.

خطة الاستدامة – لغاية 5 نقاط

- تتضمن الأمثلة حول المعايير الفرعية خطة الاستدامة المقيّمة على أساس مجموعة من العوامل مثل كفاءة الطاقة، والمباني المراعية للبيئة والتدوير وإعادة الاستخدام وتخفيض كمية المواد المستعملة.

في بعض حالات التعاقد على السلع والأشغال المعقّدة، يمكن اعتبار درجة تخطي مقدّمي العروض لشروط التأهيل المتضمنة في وثائق المناقصة كمعايير مصنّفة، إذا نصت وثائق المناقصة على ذلك (مثلًا في حالة القدرة المالية، والموارد البشرية والموارد المادية والأداء السابق لعقود مماثلة.)

منح النقاط مقابل العروض المالية

إلى جانب تحديد الأوزان لأنواع المعايير الفنية/النوعيّة المبيّنة أعلاه، يتعيّن على سلطة التعاقد أن تحدد أوزانًا للعروض المالية وتصنيف هذه العروض باستخدام نظام النقاط كما هو مبيّن في وثائق المناقصة. يمكن أن يتم تطبيق ذلك، مثلًا، عبر منح العرض الأقل سعرًا كامل النقاط المئة المحددة للعروض المالية، مع إعطاء العروض الأخرى ذات السعر الأعلى علامة مالية تكون نقاطها أقل نسبيًا.

نموذج مقارن عن منح النقاط للعروض المالية

-- **مقدّم العطاء رقم 1**- أدنى عرض مالي بمبلغ 260 ألف دولار يحصل على العلامة القصوى البالغة 400 نقطة.

--**مقدّم العطاء رقم 2**- التالي على لائحة أدنى العروض المالية بمبلغ 284 ألف دولار يحصل على 91.5 في المئة من العلامة أي 366 نقطة. (260،000 / 284،000 x 400)

--**مقدّم العطاء رقم 3**- صاحب العرض المالي الأعلى سعرًا بمبلغ 400 ألف دولار يحصل على 65 في المئة من العلامة أي 260 نقطة. (260،000 / 400،000 x 400)

المعايير غير الإلزامية للتقييم على أساس نقاط الجدارة

قد تطلب وثائق المناقصة بعض المميّزات التي لا تكون مطلوبة فعلًا لتلبية حاجات سلطة التعاقد، ولكنها تقدّم منافع قد ترغب سلطة التعاقد في الحصول عليها. ولذلك لا تصنّف هذه المميزات على أساس انها "إلزامية" بل تؤخذ بالاعتبار باستخدام نقاط الجدارة بقدر ما يؤمن العطاء تلك المميزات المرغوب بها.

ويتم تقييم ملف العطاءات، في حالة تلك المميزات المرغوبة وغير الإلزامية، على أساس نقاط الجدارة وبحسب المعادلة والأوزان المثبتة في وثائق المناقصة.

يجب أن يفصح عن تلك المعايير المتصلة بالمميزات المرغوبة وغير المطلوبة في وثائق المناقصة في حالة تطبيقها. كما ينبغي تحديد وزنٍ لها في التقييم. وبما أن تلك المعايير متعلّقة بمميّزات غير أساسية، يكون الوزن المحدد لها في التقييم الشامل للعطاء محدودًا (مثلًا عشرون في المئة من العلامة الإجمالية).

الجمع ما بين المعايير الفنية لنقاط الجدارة ومعايير الكلفة المالية

عندما يتم تقييم العطاءات مشتركا على أساس الكلفة المالية ونقاط الجدارة ، تُجمع الدرجات المحرزة من تطبيق نوعَي المعايير لتحديد مرتبة العطاءات. ومن الخيارات للقيام بهذا المزج استخدام المقاربة المبدئية القاضية بإضافة النقاط التي أحرزها العطاء على الدرجة الفنية الموزونة إلى النقاط التي أحرزها على الدرجة المالية الموزونة.
أما الطريقة الاخرى لجمع علامة المعايير الفنية الموزونة مع العلامة المالية الموزونة فهي باستخدام مقاربة تناسبية مبيّنة في المعادلة الآتية التي يستخدمها البنك الدولي في تعاقدات التجهيز والتركيب المعقّدة[2]

$$B \equiv \frac{C_{low}}{C} X + \frac{T}{T_{high}}(1-X)$$

حيث أن:

C = سعر العطاء المقيّم

C_{low} = السعر الاقل تقييما للعطاءات المستجيبة كافة

T = اجمالي الدرجة الفنية الممنوحة للعطاء

T_{high} = أعلى درجة فنية ممنوحة لعطاء بين كل العطاءات المستجيبة

X = وزن السعر كما حددته وثائق المناقصة

يكون العطاء الذي يحوز على أعلى مجموع نقاط موزونة مشتركة (B) من بين العطاءات المستجيبة هو الأعلى مرتبة ويُحال عليه العقد بشرط تحقيق شروط التأهيل.

يفضّل استخدام نوع من المقاربة التناسبية للدرجات المالية بدلًا من اعتماد مقاربة المقياس المتدرّج الثابت. ويمكن أن تؤدي المقاربة الأخيرة عن خطأ في إحالة العقد إلى مقدّم عطاء ذي سعرٍ مرتفع بالمقارنة مع مقدّمي العطاءات الآخرين الذين قد تكون درجاتهم الفنية قريبة منه إنّما بأسعار أقل بكثير من الفائز بالعطاء الذي حدده المقياس المتدرّج الثابت. ويوضح الجدول أدناه النتيجة غير المرغوبة المشار اليها: [3]

---

[2] هذه المعادلة موجودة في وثائق المناقصات المعيارية للبنك الدولي المتعلّقة بتجهيز وتركيب نظم المعلومات (2004)، ص.33

[3] اقتبس هذا المثال من *دليل المشتري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعليم*، إصدار مبادرة المدارس الألكترونية والمجتمعات العالمية ص. 29 http://www.gesci.org/old/files/docman/buyers-guide-ict-equip.pdf

وضع الدرجات المالية باستخدام المقياس المتدرّج				
مقدّم العطاء	الدرجة الفنية	سعر العطاء	درجة السعر باستخدام المقياس المتدرّج	مجموع النقاط الممنوحة
أ	650	1,000	280	930 (الفائز)
ب	620	400	300	920

الاختيار على أساس الأقل كلفة مع جودة مقبولة

في بعض الحالات (مثل التعاقد منخفض القيمة نسبيا و الخدمات الاستشارية الروتينية منخفضة القيمة) يمكن جمع نقاط الجدارة مع معيار السعر الأقل. في هذه الحالات، تستخدم نقاط الجدارة لتقييم العروض الفنية وتحديد أيّها أحرز العلامة الفنية الدنيا المطلوبة. وبعد تحديد العطاءات التي أحرزت العلامة الفنية الدنيا المطلوبة، يحال العقد بعهدة مقدّم العطاء الذي قدّم العرض المالي الأقل سعرًا من بين تلك العطاءات.

عملية التقييم

يجوز للّجنة، من أجل تحقيق التناغم بين مقاربات وضع الدرجات الممنوحة من كل عضوٍ في لجنة التقييم والمقارنة فيما بينها، أن توافق على نظام تصنيف وتحدده (مع تحديد المستويات على أنها غير مقبولة أو ضعيفة أو هامشية أو مُرضية وصولًا إلى جيد، جيد جدًا وممتاز، مع الاتفاق على رقم أو مدى معيّن لكل مستوى)

وعند منح النقاط أو حدود للنقاط لكل مستوى من هذه المستويات، يمكن استخدام بعض التقنيات لتسهيل فصل العروض وإيصال مغزى تصنيفها. تتضمن هذه التقنيات عدم استخدام القيم الجزئية وإغفال بعض النقاط لفصل المستويات المختلفة. (مثال توضيحي: صفر نقطة للمستوى الضعيف أو غير المقبول، ثم الانتقال إلى 3 أو 4 نقاط للمستوى الهامشي أو المرُضي، ثم 6 إلى 8 نقاط للمستوى الجيد ثم عشر نقاط لمستوى الجيد جدًا أو الممتاز. وبذلك، لا يتم استخدام 1، 2، 5 أو 9).

عادة ما يجري المقيّمون الأعضاء في لجنة تقييم العطاءات عمليات تقييم العروض الفنية بشكلٍ مستقل. يمكن أن يُستتبع ذلك بمراجعة ضمن اللجنة والمناقشة حول وضع الدرجات فرديا لكل عرض فني. كما قد تسنح الفرصة بعد ذلك للمقيّمين لتعديل درجاتهم الأساسية بناء على المعلومات ووجهات النظر المتبادلة في تلك النقاشات. وما أن ينهي المقيّمون الأعضاء عملية وضع درجاتهم لكل معيار، يتم احتساب معدّل الدرجة الفنية لكل معيار من معايير نقاط الجدارة. ثم يُضرب متوسط الدرجة لكل معيار بالوزن الذي خصص لكل معيار في وثائق المناقصة. وتكون

النتيجة الدرجة الموزونة لكل معيار. وعلى ذلك الأساس، تصل لجنة التقييم إلى الدرجة الفنية الموزونة الكاملة لكل مقدّم عطاء.

وكبديلٍ عن التقييم المستقل الذي يجريه كل عضو من أعضاء لجنة التقييم، من الشائع عمليًا اعتماد التوافق. في هذه الحالة، يجتمع أعضاء اللجنة ويقيّمون معًا كل عطاء، ويتوافقون على التوصّل إلى درجة لكل معيار.

وبعد التوصل إلى مرحلة احتساب الدرجة المالية يمكن تحديد الترتيب النهائي للعطاءات على أساس أعلى مجموع نقاط أو أقل سعرٍ للنقطة، تبعًا للطريقة المثبتة في وثائق المناقصة.